14 أكـــتوبر
ثورة حررت الوطن من الاستعمار والهويّات المتفرقة

احتفلت بلادنا قبل أيام قليلة بالعيد الثالث والأربعين لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة التي انطلقت من جبال ردفان الشماء عام ١٩٦٣م، وأشعلت شرارة الكفاح الشعبي المسلح ضد الاستعمار البريطاني الغاصب في الشطر الجنوبي المحتل من الوطن اليمني الواحد.. وقد جاءت هذه الثورة العظيمة امتداداً لنضال الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة في القرن العشرين المنصرم ضد الاستبداد والاستعمار والكيانات السلاطينية التي دخلت معه في معاهدات صداقة وحماية ، بمعنى التعاون مع قوات الاحتلال مقابل حماية عروشها من المقاومة الوطنية.. كما جاءت كنتاج موضوعي لثورة السادس والعشرين من سنة ١٩٦٢م التي دكت معاقل النظام الإمامي الاستبدادي، وفتحت الطريق أمام نضال شعبنا من أجل الحرية والوحدة والديمقراطية والتقدم واللحاق بالحياة العصرية.

لقد كان لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة أثرٌ عظيم وتاريخي في دعم ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وتعزيز مسيرتها الكفاحية الصاعدة.. فهي من جهة نقلت المواجهة بين الثورة وأعدائها من أطراف النظام الجمهوري الذي أقامته ثورة ٢٦ سبتمبر، إلى داخل الشطر الجنوبي الذي كان مستعمراً ومحتلاً آنذاك .. ولا زلنا نتذكر الجبهات الرجعية المعادية التي فتحها الاستعمار البريطاني لمواجهة الثورة والنظام الجمهوري في أطراف بعض المناطق الجنوبية والشرقية التي كانت تحكمها سلطنات وإمارات محمية من قبل الاستعمار البريطاني ، وقد أدى انطلاق ثورة ١٤ أكتوبر إلى فتح العديد من جبهات الكفاح الشعبي المسلح ضد الاستعمار وركائزه في الجنوب اليمني المحتل ، الأمر الذي أسهم في تعظيم مفاعيل الكفاح الوطني على طريق تحقيق الأهداف الإستراتيجية للثورة اليمنية ومن بينها التحرر من الاستعمار وتحقيق وحدة الوطن وبناء المجتمع الديمقراطي.

وكما تعمد نضال شعبنا ضد الاستبداد ومن أجل الدفاع عن الثورة والنظام الجمهوري بالتضحيات وبدماء الشهداء الأبرار، فقد تعمد نضال شعبنا ضد الاستعمار ومن أجل استكمال الاستقلال الوطني والوحدة بالدماء والتضحيات الغالية التي لا يمكن تجاهلها أو التنكر لها .

وبانتصار ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة ، تمّ تحرير الوطن من دنس المستعمرين، وإنهاء الكيانات الانفصالية التي بلغ عددها ٢٢ سلطنة وإمارة ودويلة وصولاً الى توحيدها في إطار كيان شطري واحد ومؤقت حمل اسم اليمن عقب رحيل آخر جندي بريطاني بعد غروب الشمس في يوم الاثنين الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ ، كخطوة على طريق تحقيق وحدة الوطن اليمني ارضاً وشعباً ، حيث أُعيدت الهوية الوطنية اليمنية للشطر الجنوبي الذي كان محتلاً ثم أصبح حراً بفضل انتصار ثورة ١٤ أكتوبر.. وكان ذلك مقدمة لاستكمال تحقيق أهداف الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر) في الوحدة والديمقراطية ، حيث تم رفع علم الجمهورية اليمنية الموحدة في مدينة عدن يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وهو اليوم الذي شهد ميلاد أول نظام ديمقراطي تعددي في التاريخ اليمني الحديث، تتوافر فيه حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية الصحافة وغيرها من الحريات والحقوق المدنية ، وفي مقدمتها حق الشعب في إختيار حكامه بدءاً من رئاسة الدولة ، و مروراً بالسلطة التشريعية ، وانتهاءً بالسلطة المحلية عبر انتخابات حرة وتنافسية ومباشرة.. وبواسطة صندوق الاقتراع . ومما له دلالة عظيمة أن يتزامن احتفالنا هذه الأيام بأعياد الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ أكتوبر) مع إنجاز تاريخي عظيم حققه شعبنا قبل أيام من خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية التي أبدى العالم بأسره إعجابه بها وبنزاهتها وشفافيتها.

من حقنا أن نفخر بأن هذه الانتخابات جرت على أرض اليمن الموحد الكبير كله ، وبدون استثناء.. وفي ظل مُناخ ديمقراطي غير مسبوق.. ووسط شواهد حية من الإنجازات التنموية التي شملت مختلف قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والصحة والطرقات والتعليم والصناعة والتجارة والنقل والملاحة والزراعة .. وعلى طريق تنفيذ الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع شعبنا إلى تحقيق المزيد من النهضة العصرية والتقدم الاجتماعي من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي تتضمنها هذه الخطة، كتجسيد لاستمرار وتواصل مسيرة الثورة اليمنية..

والثابت أن الوطن اليمني أستعادَ وجهه الشرعي الواحد، بقيام الجمهورية اليمنية التي دمجت دولتين شطريتين كانت كل واحدة منها ابناً شرعياً لكل من ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر، وهما ثورتان ترابطت حركتهما وأهدافهما الوطنية في سياق كفاحي وطني واحد ضد الاستبداد والاستعمار.

بيد أن يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ لم يكتسب أهميته الوطنية من كونه اليوم الذي أنهى فيه شعبنا واقع التشطير الجغرافي والسياسي الذي انقسمت البلاد في ظله إلى دولتين ونظامين ، بل أنّه بالإضافة إلى ذلك جاء تتويجاً لنضال طويل خاضته الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، من أجل استعادة حرية الوطن والإنسان، والقضاء على كل القيود التي تحول دون تطوره الحر والمستقل.

بهذا المعنى يمكن القول إنّ يوم ٢٢ مايو المجيد ١٩٩٠م كان ثمرة لمسيرة كفاحية طويلة، تعمّدت بالدماء والتضحيات الغالية، في سبيل انتصار مبادئ وأفكار الحرية والاستقلال والتقدم والوحدة.. وما كان لهذا الإنجاز الوحدوي الوطني العظيم أن يتحقق بالوسائل السلمية والديمقراطية، لولا الدعم المطلق الذي قدمه شعبنا وقواه الوطنية للإرادة السياسية المشتركة التي صنعت هذا الإنجاز ، حيث جسدت هذه الإرادة أعلى مستويات الوعي الوطني الوحدوي الذي يعود إلى الحركة الوطنية اليمنية المعاصر فضل تأسيسه وتعميقه، من خلال عملية وطنية تاريخية ومعقدة.

لم يكن صدفة أن تشهد مدينة عدن التوقيع على اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م الوحدوي التاريخي بين قيادتي الشطرين سابقاً، وأن تشهد هذه المدينة الباسلة رفع علم دولة الوحدة في لحظة تاريخية مهيبة من صباح يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م الذي قامت فيه الجمهورية اليمنية الموحدة.. فقد كانت مدينة عدن ميداناً لأعظم المعارك السياسية والفكرية والثقافية التي تصدى من خلالها اليمنيون، لمختلف المشاريع والمخططات الاستعمارية الرامية إلى تكريس التجزئة وطمس الهوية اليمنية وتلفيق هويات بديلة ومناطقية وانعزالية تحت مسميات مختلفة أبرزها (الجنوب العربي) !!!

على أرض مدينة عدن تجسدت وحدة الكفاح الوطني ضد النظام الإمامي في الشمال والاستعمار البريطاني والكيانات السلاطينية في الجنوب، حيث أثمرت هذه الوحدة الكفاحية ثقافة وطنية وقومية تحررية ، أسهم في تشكيلها الرواد الأوائل من قادة العمل الوطني والنقابات العمالية والمثقفون والصحافيون والأدباء والفنانون، الذين رفعوا عالياً أفكار ومبادئ الحرية والاستقلال والوحدة وتعرضوا في سبيلها لمختلف أشكال القمع والاعتقال والاضطهاد والنفي.

كانت معركة الهوية أولى المعارك التي اجترح الوطنيون الأوائل مآثر كفاحية على محرابها.. فقد أصر الوطنيون اليمنيون على التمسك بالهوية اليمنية للجنوب المحتل، والتصدي لكل المشاريع الاستعمارية والسلاطينية التي استهدفت فصله عن الكيان الوطني اليمني التاريخي الواحد ، وتجزئته إلى ٢٢ سلطنة وإمارة منضوية في اربع كيانات انفصالية يحتفظ كل منها بعلم خاص وجوازات وحدود وجمارك وقوات مسلحة خاصة بها !!!.

كما قاوم الوطنيون اليمنيون بجسارة وثبات محاولات إضفاء هوية مستقلة على كل واحد من هذه الكيانات الانفصالية ، حيث حمل الكيان الأول اسم (اتحاد الجنوب العربي) ، وحمل الكيان الثاني اسم (سلطنة حضرموت الكثيري) وحمل الكيان الثالث اسم (سلطنة حضرموت القعيطي) فيما حمل الكيان الرابع اسم سلطنة المهرة وسقطرى)!!!

والثابت أنّ الإستراتيجية الاستعمارية عملت - في بادئ الأمر - على تكريس تجزئة الجنوب اليمني المحتل ، إلى أكثر من ٢٢ سلطنة وإمارة ، وربط هذه السلطنات والإمارات بالإدارة الاستعمارية، من خلال ما كانت تسمى بمعاهدات الحماية والصداقة بينها وحكومة بريطانيا، كما حرصت على تحويل هذه الكيانات السلاطينية إلى دويلات لكل منها هياكلها الإدارية والجمركية والأمنية بالإضافة إلى حدودها المستقلة عن الأخرى!!

بعد نشوء الحركة الوطنية المعاصرة وتبلور أهدافها الوطنية وفي مقدمتها إزالة النظام الإمامي الكهنوتي الذي أقامته الدولة الدينية في شمال الوطن ، والتحرر من الاستعمار والكيانات الانفصالية المرتبطة به في جنوب الوطن ، وصولاً الى تحقيق الوحدة اليمنية، قام الاستعمار البريطاني في نهاية الخمسينات بتسويق مشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي، الذي ضم سلطنات وإمارات ما كانت تسمى بالمحميات الغربية وولاية عدن، بالإضافة إلى تسويق مشروع آخر لإقامة اتحاد بين المحميات الشرقية التي كانت تضم سلطنات حضرموت القعيطي والكثيري والمهرة وسقطرى.

وسيسجل التاريخ بأحرف من نور للطلائع الوطنية في مدينة عدن وكل مناطق الجنوب اليمني المحتل آنذاك مقاومتها الباسلة لتلك المشاريع التي استهدفت تجزئة الجنوب إلى بضعة كيانات انفصالية وإضفاء هوية خاصة منها .. وقد تصدى شعبنا وحركته الوطنية لهذا المخطط الاستعماري بوسائل مختلفة ، كالإضرابات العمالية والمظاهرات الشعبية والاعتصامات والشعارات والأغاني الشعبية والقصائد والملصقات، فيما تعرضت رموزه الوطنية للفصل من الوظائف الحكومية والاعتقال والمحاكمات الصورية والنفي، وغير ذلك من أشكال القمع والملاحقة.. واستمرت هذه المواجهة منذ بدء تسويق هذه المشاريع في نهاية الخمسينات وحتى يوم الزحف الشعبي الكبير على المجلس التشريعي بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م، حيث تحولت مدينة عدن إلى ساحة ملتهبة لمعارك شرسة بين المتظاهرين والقوات الاستعمارية التي أطلقت الرصاص عليهم ، ما أدى إلى سقوط عدد من الشهداء والجرحى ، والزج بمئات المناضلين في غياهب المعتقلات، بسبب تصديهم لمشروع سلب الهوية الوطنية اليمنية عن الجنوب المحتل، وتلفيق هويات بديلة ومناطقية على كياناته المجزأة !!

شاء التاريخ أن يضمد جراح مدينة عدن بعد يومين من تلك الأحداث الدامية، بانفجار ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء، وسقوط النظام الإمامي الكهنوتي وقيام أول جمهورية في شبه الجزيرة العربية.. ومنذ ذلك اليوم دخلت الحركة الوطنية اليمنية منعطفاً تاريخياً جديداً، حيث التزمت الثورة ونظامها الجمهوري الفتي بدعم نضال شعبنا في الجنوب اليمني المحتل ، من أجل التحرر الوطني والوحدة، وخصصت حقيبة وزارية لشؤون الجنوب المحتل في أول حكومة وطنية تم تشكيلها في صنعاء بعد قيام الجمهورية، تجسيداً لوحدة الأرض والشعب.

ولئن تعرضت ثورة ٢٦ سبتمبر ونظامها الجمهوري لخطر المقاومة من قبل فلول النظام الكهنوتي البائد، فقد كان الدفاع عنها مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني تجسدت فيها وحدة الثوريين اليمنيين شمالاً جنوباً، حيث تعمدت هذه الوحدة بدماء الشهداء من مختلف مناطق اليمن دفاعاً عن الثورة والجمهورية.

أحمد الحبيشي

ولدى عودة المتطوعين من أبناء منطقة ردفان الذين ساهموا في الدفاع عن جمهورية السادس والعشرين من سبتمبر، رفض هؤلاء المقاتلون وعلى رأسهم المناضل غالب بن راجح لبوزة الخضوع لأوامر السلطات الاستعمارية بتسليم أنفسهم مع أسلحتهم لغرض التحقيق معهم وكان ذلك إيذاناً ببدء مواجهة مسلحة بين مواطني ردفان والقوات البريطانية التي قصفت منازلهم ومزارعهم بالطائرات والمدفعية الثقيلة، ما أدى إلى استشهاد المناضل غالب بن راجح لبوزة صبيحة يوم الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م، الذي تحول إلى شرارة واسعة أشعلت نار الكفاح المسلح في كل أنحاء الجنوب اليمني المحتل.

باندلاع ثورة ١٤ أكتوبر انتقلت العملية الثورية التي بدأت يوم ٢٦ سبتمبر إلى مرحلة نوعية جديدة ، تعمقت فيها واحدية الثورة اليمنية، حيث كان النظام الجمهوري يخوض معارك الدفاع عن منجزاته الوطنية في الشمال، ويقدم كل أشكال الدعم اللوجيستي والسياسي والإعلامي لثورة ١٤ أكتوبر التي كانت تدك معاقل الاستعمار والكيانات السلاطينية في الجنوب ، حتى تمكنت الثورة المسلحة من الظفر بالاستقلال الوطني ورحيل الاستعمار في الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٦٧م ، وإنهاء الكيانات السلاطينية وتوحيدها في دولة واحدة، وإعادة الهوية الوطنية اليمنية إلى الجنوب المتحرر ، كخطوة على طريق تحقيق وحدة الوطن اليمني ، الهدف العظيم للثورة والحركة الوطنية اليمنية.

صحيح أنّ طريق استكمال وحدة الوطن اليمني تعرض لكثير من العوائق والرمال المتحركة بعد استقلال الشطر الجنوبي من اليمن ، وحدوث عواصف عاتية في الشطر الشمالي .. بيد أنّ قضية توحيد الوطن أرضاً وشعباً ظلت عنوان العَلاقة بين قيادتي الشطرين ، وخاصة منذ وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى قمة السلطة في الشطر الشمالي من الوطن عام ١٩٧٨م حيث شهدت البلاد نمواً متسارعاً للعمل الوحدوي السلمي بين القيادتين السياسيتين ، فيما تزايد دور منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها اتحاد الأدباء والكُتّاب اليمنيين الذي كان أول مؤسسة وحدوية تجاوزت واقع التجزئة ، وجسدت مشاركة المبدعين والمثقفين في تعظيم دور الثقافة الوطنية كرافعة قوية لمشروع الوحدة.

وحين بادر الرئيس علي عبد الله صالح إلى إحداث نقلة نوعية تاريخية في مسار العمل الوطني الوحدوي بطرحه مشروع دمج الشخصيتينَ الدوليتين لشطري اليمن الجنوبي والشمالي في دولة واحدة أثناء زيارته التاريخية لمدينة عدن يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩م ، للمشاركة في احتفالات العيد الثاني والعشرين للاستقلال ، تفجرت المشاعر الوطنية الفياضة لشعبنا اليمني وقواه السياسية في عموم الوطن، وتحولت إلى قوة داعمة لهذا المشروع الوطني التاريخي، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م الخالد واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية في ٢٠ أبريل ١٩٩٠م وصولاً إلى بزوغ فجر الوحدة المباركة يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وإقامة أول نظام ديمقراطي تعددي في شبه جزيرة العرب.

وبفضل استعادة الوطن وجهه الشرعي الواحد، تمكن شعبنا من استيعاب صدمة المتغيرات ودهشة التحولات.. وأصبح مسار الوحدة أكثر قدرة على مواجهة العواصف العاتية وتجاوز المنعطفات الحادة وتضميد الجراح.

منذ ذلك اليوم ـ الذي لا يمكن فصله عن زمن الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر ـ ١٤ اكتوبر) ، جرت مياه كثيرة على نهر الوحدة والديمقراطية.. وشهد العالم متغيرات عاصفة ورياحاً عاتية أدت إلى تبديل خرائط وسقوط نظم، واختفاء دول .

نقلاً عن / صحيفة ((٢٦ سبتمبر))

معارك انتقائية لا يستفيد منها المجتمع

بعض الاصوات المرتابة دائما والموجودة في المجتمع السعودي تختار من حين لآخر افتعال المعارك الوهمية لاثبات وجودها ورفع صوتها على الساحة المحلية. ولعل من أمثلة ذلك «معركة» هذه الاصوات ضد وزير العمل الدكتور غازي القصيبي حتى لا يتم السماح للمرأة بتطوير قدراتها ومساحتها في سوق العمل، عبر التحريض ضد الوزير، ونشر الدعاية الدينية تجاهه (علما، وحسب ما اعرف أنه لا يوجد نص قاطع واضح من الكتاب، ولا من السنة المطهرة، يقف ضد عمل المرأة، إضافة الى إجماع الغالبية العظمى من العلماء الثقات الأجلاء على جواز ذلك).

حسن شبكسي *

وكذلك قررت هذه القوى مهاجمة وزير الاعلام ونعته بأشنع الصفات واتهامه بأسوأ التهم، كل ذلك لأن هناك طرحا مغايرا، وفي نفس الوقت يتمتع بالحس الوطني، يمارس في وسائل الاعلام السعودية حاليا، وبات سقف الحرية والنقاش في الاعلام السعودي ارفع من ذي قبل. والآن تفتح هذه القوى، نفسها، جبهة جديدة على بعض الكتاب والمثقفين من خلال التشكيك في سلامة عقيدتهم وصلاح دينهم، اضافة الى التشكيك في ولائهم الوطني وانتمائهم للبلاد، وأنهم عملاء لدول أخرى. كل ذلك يتم تحت عباءة الدين المناسبة وحماية المجتمع وصلاحه. وهذا في الواقع وهم كبير، إذ لم تقم هذه القوى في يوم بالتطرق لأزمة المياه مثلا بنفس الحماس الذي تقدمه لغطاء وجه المرأة على سبيل المثال، ولم تبرز هذه القوى اهتماما بقضية التفريق القضائي بين الازواج بحجة عدم التكافؤ في الانساب، وهي التي تخالف صراحة شرع الله ودينه الحنيف، وغير ذلك من الأمثلة المختلفة التي توضح بلا شك أن المعارك «الانتقائية» التي تقدم عليها قوى التطرف هي لمآرب أخرى ولحاجة في النفس وليس بالضرورة الصالح العالم ولا المصلحة العليا. وطبعا كانت لهذه القوى صولاتها وجولاتها الغريبة في موضوع تطوير المناهج واصلاحها وهو ما تخطى ضرورة المطالبة بذلك الى حيوية حصول ذلك، فلا ينكر أحد مشكلات وعيوب المناهج التعليمية.

صراع التطوير والاصلاح من جهة والتخلف والتشدد من جهة أخرى (وهو هكذا، فمن المهم تسمية الأمور بأسمائها بدون مجاملة) بتشنج بسبب اعتبار من يطالب بالاصلاح والتطوير أنه فاسق وخارج عن الدين، وأن من ينادي بالتخلف والتشدد هو حامي الدين، وهذا مفهوم مضلل، آن أوان توضيحه وإزالة الشبهات عنه. هذا الجدل المخادع تدفع ثمنه أجيال بأكملها، بسبب معارك انتقائية لا يستفيد منها الوطن ولا يتطور بها المجتمع.

* عن / الشرق الاوسط

التجديد الديني والإصلاح السياسي

ينظر الى الفكر الديني في العالم الإسلامي في كثير من الأحيان باعتباره مسؤولاً عن اعاقة التحول الديموقراطي، بل ويُحمّل مسؤولية التخلف فيه، فلا يستطيع المرء أن يحصي الكتابات التي تجعل الفكر الديني والثقافة الإسلامية مسؤولة عن الاستبداد، استناداً الى أن الفكر السني التقليدي يقوم فكرة الخضوع و «الطاعة» شبه المطلقة للإمام، لكن هذه الرؤية «العقدية» تتسلل خارج منطق الوقائع التاريخية، فمعظم الديكتاتوريات العنيدة قامت على انقلابات «ثورية» يسارية، وحتى الفكر الانقلابي الذي تبنته الحركات الإسلامية ولد تاريخياً بعد الفكر الثوروي الانقلابي اليساري والماركسي!

لقد بقي الفكر الحداثي العربي يسم الفكر الإسلامي بالتخلف لأنه يؤسس للطاعة والخضوع حتى سنوات قريبة، والطريف في هذا الأمر الآن الانقلاب من وسم الفكر الإسلامي من الطاعة الى نقيضها، أعني التمرد والانقلاب والإرهاب، وذلك على ايقاع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م لا نريد الخوض في تفسير هذا الانقلاب الغريب على أسس عقدة الهزيمة التي مني بها الفكر الماركسي، وتأثير «خطف» الإسلاميين الراديكاليين للروح الثورية التي كان «يحتكرها» اليسار لنفسه.

هذان التفسيران في الحالتين للتخلف السياسي الذي يلقي المسؤولية على الفكر الديني الإسلامي هما بالضبط تفسيران ايديولوجيان، لكنهما شاعا الى درجة بدا كل تفسير منهما - في وقته - كما لو أنه وجهة نظر «علمية».

على كل حال يقودنا هذان التفسيران الى سؤال: هل الفكر يؤسس للتطور السياسي؟ أم أن الممارسة السياسية هي التي تؤسس للفكر؟ ذلك أن كل من التفسيرين السابقين على مسلمة مفادها أن الفكر أسبق من الممارسة السياسية.

يبدو للكثيرين أن الفكر يسبق الممارسة، اذ يفترضون أن الترتيب المنطقي أن يكون الفكر سابق للعمل، وهكذا يذهب بعضهم الى ان الثورة الإيرانية مثلاً لم تكن لتأتي لولا أن تراكماً فكرياً حصل قبلها، غير أن هذا التفسير الثقافوي للمسألة لا يفسر لِمَ لم تحدث حركة الإصلاح الديني منذ القرن التاسع عشر والى اليوم تحولاً ملموساً على أرض الواقع؟ أين ذهب هذا التراكم التاريخي للفكر الإصلاحي؟ صحيح أن نظرية «ماكس فيبر» تتجه الى ارتباط ظاهرة التقدم بالتحول الفكري، لكن رؤية فيبر لا تجعل التقدم مبنياً على تراكم فكري، فقط تجد أن التقدم المادي والاقتصادي على وجه التحديد أكبر وأسرع مع وجود تحولات فكرية جديدة تتركز أساساً في فكر الإصلاح الديني.

عبدالرحمن الحاج *

الواقع أن الفكر الديني بصفته فكراً شمولياً (لا أقصد المعنى السياسي للشمولية بالتأكيد) عندما يقع في حالة حصار سياسي، يبدأ بإعادة تكييف نفسه، بمعنى أنه يعيد تقويم نفسه، بحثاً عن مخارج للأزمة، وعادة ما تتنازع مفكريه نظريتان: المؤامرة والعلة الذاتية. وبطبيعة الحال تسود فكرة المؤامرة وتلقى قبولاً واسعاً في حالة كهذه، ولهذا السبب فإن الفكر الديني السائد يتحول برمته نحو الدفاع عن الهوية، وينكمش فكر الإصلاح الديني الى حدوده الدنيا، بل ان الفكر الإصلاحي على الرغم من أن الظروف إياها تجعله أحرص على إعادة التفكير ولكن في منحى نخبوي، اذ يتحول مفكروه الى أقلية، وكتاباتهم ونصوصهم تصبح مكاناً للشبهات من جانب مفكري الهوية التقليديين. في ظروف كهذه سيكون من السذاجة الحديث عن تطور في الفكر الديني يخلق بتراكمه انفتاحاً سياسياً، أو القول إن ردود الفعل السياسية الجذرية للمتدينين متمثلة في حركات إسلامية عنيفة هي ممثل لجوهر الفكر الديني، فنحن في كلا الحالتين أمام أفكار أزمات لا أكثر.

الحقيقة أن الفكر الإسلامي وثقافته وقعا في أوقات كثيرة ضحية حصارين: سياسي وايديولوجي متوسل بالسياسي، جعلاه خلال عقود طويلة محشوراً في زاوية الدفاع عن الهوية، الى حد الوسواس بها، وأفقداه النمو والتطور، ولا تزال آثار ذلك فاعلة حتى اليوم، وإلا كيف نفسر انطلاق الفكر الإصلاحي في فترتين متميزتين» قبل الدولة الوطنية، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي؟

في فترة ما قبل قيام الدولة الوطنية كانت مسألة الحريات السياسية متوافرة، وكانت مسألة الإصلاح الديني في منزلة الإجابة عن تحديات التقدم الأوروبي مقابل التخلف الإسلامي، وعند قيام الدولة الوطنية العلمانية والانهيار القاسي للخلافة، تطابقت استعادة الخلافة مع استعادة الإسلام، فثمة انهيار سياسي وإقصاء ايديولوجي للدين تراكبا في الدولة الحديثة، ومنذ ذلك الحين بدأ الفكر الديني الإصلاحي بالانحسار، وانه لمن اللافت للانتباه ان يكون كل إرث الفكر الإصلاحي الديني منذ ذلك الوقت والى مطلع تسعينات القرن الفائت لا يعادل ما أُنجز في حقبة ما قبل الدولة الوطنية، وأن تكون الراديكالية الإسلامية وليدة هذه الحقبة، وتحديداً في ذروة يُسرويتها وديكتاتورياتها العنيفة في سبعينات القرن المنصرم... لقد شهدت هذه الحقبة قحطاً واضحاً في الفكر الإسلامي الإصلاحي لم يشهده في عقود قبلها.

لقد مثل سقوط الاتحاد السوفيتي سقوطاً وهزيمة منكرة للماركسية، التي كانت قد حصرت معركتها الدينية مع الفكر الإسلامي، وبسقوطها فُرجت أمام الإسلاميين معركة الهوية، لكنها لم تُفرج في شكل نهائي، فالمسألة السياسية لا تزال مستعصية على الإصلاح الجدي، صحيح أنه أتيح لإسلاميين في عدد كبير من البلدان الإسلامية التعبير عن تصوراتهم وقناعاتهم السياسية، لكن بقي ينظر اليهم بتوجس وريبة، ومع ذلك بدا واضحاً أن ثمة حركة ولدت من جديد في التسعينات وهي الآن تسير بوتيرة متصاعدة. فهي تستند الى معرفة جيدة بالفكر الحداثي الغربي ونتاجه المعرفي الجديد (بسبب موجة الترجمة للفكر الليبرالي الفلسفي والاجتماعي) كل ذلك يعني ان الانفراج السياسي والايديولوجي لهما الدور الرئيس في نمو الفكر الإصلاحي والتجديدي الإسلامي، والا كيف نفسر ان الفكر الإسلامي الأكثر ليبرالية وانفتاحاً في المجال السياسي والفلسفي يتطور الآن؟

* باحث اسلامي سوري

وللمقاومة أشكال أخرى

في مسلسل «العندليب»، الذي يروي قصة حياة عبد الحليم حافظ، كان هناك مشهد توقفت عنده طويلاً. في المشهد، يقف عبد الحليم حافظ ليغني وهو في بدايات مسيرته الفنية، أمام جمهور كبير في الإسكندرية. وعندما بدأ في أغنيته، أخذ الجمهور يرميه بالطماطم والبيض الفاسد، وهو يطلب منه أغاني لعبد العزيز محمود وغيره من مطربي تلك الفترة، لكن عبد الحليم يرفض الانصياع لرغباتهم، وهو الذي كان ينتظر هذه الفرصة بفارغ الصبر. وبعد فترة زمنية ليست طويلة، عاد عبد الحليم للغناء على المسرح نفسه وفي المكان نفسه، وشدا ذات الأغاني، فإذا الأكف تلتهب بالتصفيق، فما الذي جرى: ذات المغني، وذات الجمهور، وذات المكان، وذات الأغاني؟، هل تغيرت أذواق الناس خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة؟ لاأظن ذلك، فتغير الذوق يحتاج إلى مدة أطول من ذلك بكثير، لكن القضية يمكن حصرها في سيكولوجية الجماهير وموقف المغني في هذه الحالة. فسلوك الجماهير تحكمه دوافع ونوازع ومحرضات متعددة ليس منها الموضوعية والعقلانية بأي حال من الأحوال. العادة، والتقليد، والعاطفة، والتعصب، والخوف من المجهول، والحماسة المشبوبة، كل هذه تشكل جزءا من باقة تلك الدوافع التي تقف وراء السلوك الجماهيري، والتي استخدمها بعضاً للوصول إلى زعامة سريعة، وشعبوية قادرة على تحريك هذه الجماهير في الاتجاه المراد لها أن تسير فيه. وعلى الطرف الآخر من المعادلة، هنالك المغني الذي رفض أن يخضع لإرادة الجماهير، فرمته بالبيض والطماطم، ثم عادت لتصفق له وتردد أغانيه الممجوجة سابقاً. فلو أن المغني المعني هنا، خضع لتلك الإرادة، لاكتسب شعبية سريعة، لكنه سوف يكون مضللاً لنفسه، ولن يكسب نفسه ، وهذا هو الأمر الذي لم يفعله عبد الحليم حافظ ، ضارباً بالشعبية الآنية السريعة عرض الحائط، وكان هو الكاسب في النهاية.

حقيقة ليس الهدف هنا هو الحديث عن مسلسل أو مسيرة حياة عبد الحليم حافظ، بقدر ما أن الموقف المتحدَّث عنه في المسلسل، أثار أفكاراً في الذهن عن علاقة القائد بالجماهير، وعلاقة المثقف بالجماهير، من حيث طرح تساؤلات جوهرية، خصوصاً في الحالة العربية المعاصرة: مَن التابع ومَن المتبوع؟ مَن المؤثِر ومَن المؤثر فيه؟ مَن يجب أن يكون تابعاً ومَن يجب أن يكون متبوعاً؟، وغير ذلك من أسئلة تبدو وكأنها نظرية بحتة، لا علاقة لها بفعل أو عمل، بينما هي في واقع أمرها تمس صميم واقعنا السياسي والاجتماعي المعاش. فعندما يُدمر بلد بأكمله، ويشرّد مَن يشرد، ويُقتل مَن يقتل، ويُنسف في أيام معدودات كل ما تم إنجازه في سنوات، ومع ذلك تخرج إلينا زعامات تدّعي النصر وتدغدغ عواطف الجماهير بشعارات دينية وقومية وغير ذلك، ثم يأتي مثقفون ينظرون لمثل هذا الوضع، ويبررون أي شيء وكل شيء، تارة باسم المقاومة، وتارة باسم الدفاع عن شرف الأمة، وتارة أخرى باسم الحفاظ على الكرامة، فإن في الأمر خطأ ما، إن لم يكن خطيئة جسيمة. فهل من الشرف أو الكرامة أن يدمر لبنان مثلاً نتيجة مقامرة، ولا أقول مغامرة، غير محسوبة العواقب، ثم يبدأ البلد في استجداء المساعدات للعودة إلى حالة ما قبل الدمار؟، وهل من المقاومة أن يُشرد ويُقتل الألوف من أجل عمل أُريد من ورائه شعبية سريعة، أو القيام بمهام الآخرين بعيداً عن أرضهم، أو مجرد مغامرة لم يحسب حسابها؟، نعم للمقاومة، لكن للمقاومة أشكالا متعددة، والعدو أيضا له صور أشكال متعددة ايضا، فالتضليل بالأوهام عدو، والخطاب المضلل عدو، واللعب بمصائر الشعوب عدو. المقاومة، كما الجهاد، ليست شكلاً واحداً لا شكل غيره، فهي تبدأ بالنفس ولا تنتهي بالصدام. والمشكلة في نهاية الأمر لا تتعلق بالحدث، فقد حدث وانتهى أمره، لكن المشكلة في طريقة التعامل مع الحدث، وفي الخطاب الذي من خلاله يُنظر للحدث، سواء كان هذا الحدث هو ما حدث في لبنان مؤخراً، أو ما حدث قبل ذلك، وما سيحدث بعد ذلك، إذا بقي الخطاب التليد، خطاب الشعارات والشرف والكرامة والمقاومة، هو السائد، رغم كل النكسات ورغم كل النكبات. لقد هُزمت اليابان شرّ هزيمة، وقبعت القواعد الأميركية على صدور الكوريين، وأُرغمت ألمانيا على توقيع معاهدات مرغت أنفها في التراب، وعانت الهند من ذلّ الاستعمار طويلاً، وكادت الصين أن تصبح مجتمعاً من المدمنين، لكنهم جميعاً لم يستسلموا، بل قاوموا وصارعوا، لكن لم يكن العنف أحد الخيارات، ولم تكن المغامرات غير محسوبة النتائج أحد البدائل. قاوموا حضارياً، فكانت نهضة اليابان وألمانيا، وكانت منافسة الصين وكوريا الجنوبية، فيما شقيقتها الشمالية تبذر الموارد على قوة وهمية وسيادة هي قهر للإنسان في نهاية المطاف. كل هؤلاء غيروا من خطابهم وأساليب تعاملهم مع الأمور، حين تبين أن الخطاب التليد قادهم إلى الدمار، فغيروا الخطاب وغيروا الأسلوب، فكانت الكرامة وكان الشرف وكانت المقاومة الحقة. أما في دنيا العرب، فما زال خطاب الثأر هو السائد، وما جنينا من الثأر إلاّ الثبور وعظائم الأمور. أين يقع اللوم في كل ذلك؟

د. تركي الحمد

مَن هو المسؤول عن كل هذه المآسي والأوهام الضارة ؟! فالجماهير تُقاد ولا تقود، لكن الأمر مختلف في دنيا العرب. نعم كل الجماهير تُقاد ولا تقود، لكن في دنيا الآخرين هناك استفادة من التجارب والكوارث والنكسات، حيث يعود القادة والزعماء والمثقفون إلى وعيهم، فيكونون كذبابة سقراط: توقظ ولا تنيم، تلسع ولا تخدر. أما في عالم العرب، فالكل، إلا من رحم ربك، يُراهن على الجماهير، ويدغدغ عواطف الجماهير، وينساق وراء الجماهير، وذلك على حساب الجماهير. فالجماهير تحتاج إلى مَن يقودها لا إلى مَن يسير خلفها، ومَن ينيرها لا إلى مَن يضللها، لكن قادة الرأي والقرار فينا، ولا أعمم هنا، لا يرددون إلاّ أغاني عبد العزيز محمود، ولا يحاولون سماع عبد الحليم حافظ، حتى وهم يعلمون أن صوته جميل، لكنه الخوف من الجمهور، أو هو تملق له من أجل أهداف لا علاقة لها بالحقيقة ولا حتى بمصلحة ذات الجمهور. وفي النهاية، سوف تفرض الحقيقة نفسها، لكن بعد فوات الأوان وضياع الفرصة، وساعتها لا نملك إلاّ أن نقول: «الصيف ضيعت اللبن».

* مفكر وأكاديمي سعودي